بَـــرَاءَةُ المُغِـــيرَةِ بـــنِ شُعْـــبَةَ رضي الله عنه
مِـنْ تُهْـمَةِ الرِّشْـوَةِ

دكتور
عبـــد الفتـــاح عبـد العزيـــز رســـلان
قسـم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر، إيتاي البارود، البحيرة

الملخـــص

قِصَّةُ قِيَامِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ بِرِشْـوَةِ يَرْفَـأَ مَوْلَى عُمَرَ ابنِ الخطاب ﷺ؛ لِيُسَهِّلَ عليه أَمْرَ الدخولِ عَلَـى عُمَـرَ ﷺ، واعترافِهِ بذلك قائلا: "أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَـا فِـي الإِسْـلاَمِ"، مِـنَ القِصَصِ المذكورةِ في بعضِ المصادر التاريخيـة – فـي ترجمـة المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ– وغير التاريخية.

وقد قمتُ بإعداد هذا البحث عنها؛ لبيان حقيقتها، والوقوف علـى مدي صحتها، وجعلت عنوانه "بَرَاءَةُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ مِنْ تُهْمَـةِ الرِّشْوَةِ".

وقد تحدثت فيه عن القصة كما وردت في كتب التراث، ثم قمت بنقد الروايات التي وردت بها سندا ومتنا، وخَلُصتُ إلى أنها رواياتٌ ضعيفةٌ سَنَداً ومَتْناً، ولا أساس لها من الصحة؛ وذلك للأسباب التـي ذكرتها في ثنايا البحث. وبالتالي تَثْبُتُ بَرَاءَةُ هذا الصَّحَابِيِّ الجَلِيـلِ مِنْ هَذِهِ التُّهْمَةِ الشَّنِيعَة.

الكلمات المفتاحية : المُغِيرَة بن شُعْبَةَ – يَرْفَأ – رِشْوَةٍ – مَوْلَى عُمَـرَ بنَ الخطاب – الباب – الدِّهْلِيز – عِمَامَةٌ – أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلاَمِ.

دكتور

عبد الفتاح رسلان

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، إيتاي البارود

جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

abdulfttahraslan@gmail.com

Abstract

The story of the great companion al-Mughirah bin Shu'bah, may God be pleased with him, who bribed the slave of Umar ibn al-Khattab, may God be pleased with him; To make it easier for him to enter upon Umar, and his recognition of that, saying: "I am the first to be bribed in Islam," is one of the stories mentioned in some historical sources - in the translation of Al-Mughirah bin Shu'bah, may God be pleased with him - and non-historical.

I have prepared this research for her; To clarify its truth, and to determine the extent of its authenticity, I made its title "The innocence of Al-Mughirah bin Shu'bah, may God be pleased with him, from the accusation of bribery."

I spoke in it about the story as it was mentioned in the heritage books, then I criticized the narrations that contained a chain of narration and death, and I concluded that it is a weak narration and a solid foundation, and it has no basis in truth; This is for the reasons mentioned in the research. And thus prove the innocence of this great companion of this heinous accusation. God bless

Keywords: Al-Mughirah bin Shu'bah - Yarfa - Bribery - Mawla of Umar bin Al-Khattab - Al-Bab - Al-Dhliz - Turban - The first person to bribe in Islam.-

Abdul Fattah Raslan

Department of History and Islamic Civilization,
Faculty of Arabic Language, , Itay El-Baroud,
Al-Azhar University, Egypt.

abdulfttahraslan@gmail.com

المقـــدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فلقد تحدث الله عَزَّ وَجَلَّ في القرآن الكريم عن الصَّحَابَةِ رضوان الله عليهم أجمعين؛ فَبَيَّنَ فَضْلَهُمْ، وَرَفَعَ شَأْنَهُمْ، وأَعْلَى قَدْرَهُمْ، وذَكَرَ سبحانه وتعالى أنه عَزَّ وَجَلَّ رَضِيَ عَنْهُمْ، وحَكَمَ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْـلِ الجَنَّةِ. وَتَحَدَّثَ عنهم الرَّسُولُ ﷺ في بعض الأحاديث؛ فَـأَكْثَرَ مِـنَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، وَوَصَّانَا بهم، وأَمَرَنَا أَنْ نُحِبَّهُمْ، وَلاَ نَبْغَضَهُمْ، وحَـذَّرَنَا مِنْ سَبِّهِمْ وَذَمِّهِمْ؛ لأن مَنْ يَسُبُّهُمْ أو يُسِيئُ إليهم، يسـتحقُّ لَعْنَـةَ اللهِ والمَلائِكَةِ والنَّاسِ أجمعين؛ ومع ذلك، فقد ذَكَرَ بَعْضُ المؤرخين فـي تَرَاجِمِ بَعْضِ هؤلاءِ الصحابةِ الأجِلاَّء، أشياءَ لا تليقُ بهم، وتتنـافي مع المنزلة العظيمة التي وضعهم فيها رَبُّ العزة سبحانه، ورَسُـولُهُ الكريم ﷺ، فَنَسَبُوا إليهم أقوالاً وأفعـالاً؛ لـم يفعلوهـا، ووصـفوهم بأوصاف تُقَلِّلُ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَتَحُطُّ مِنْ قَدْرِهِمْ، وهَدَفُهُمْ مِنْ ذلك، تَشْوِيهُ تاريخِهم؛ وتشكيك المسلمين فيهم؛ وفيما جاء إلينا عن طريقهم؛ وهو كتابُ اللهِ وسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ ، آملين مِنْ ذلك الوصول إلى التشكيكِ فـي الدِّينِ نَفْسِهِ، ودَفْعِ المسلمينَ إلى تركه، وعدم الالتزام بتعاليمه.

ومِنْ هؤلاء الصحابة الذين حاولوا تشويهَ تاريخِهم، الصحابيُّ الجَلِيلُ، المُغِيرَةُ ابنُ شُعْبَةَ ﷺ ، أَحَدُ دُهَاةِ العَرَبِ المعروفين والمعدودين، فقد نَسَبُوا إليه قِصَصاً مُشِينَةً؛ مِنْهَا أَنَّهُ قام بِرِشْوَةٍ يَرْفَأَ مَوْلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ ؛ لِيُسَهِّلَ عَلَيْهِ أَمْرَ الدُّخُولِ عَلَى عُمَرَ ﷺ، وأنه –أي المُغِيرَة– اعترف بذلك، قائلا: "أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلَامِ". وقد قَرَأْتُ هذه القصة في ترجمة المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ ولم أقتنع بها؛ فقمتُ بإعداد هذا البحث عنها؛ لبيان حقيقتها، والوقوف على مَدَى صحتها، وجعلت عنوانه "بَرَاءَةُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ مِنْ تُهْمَةِ الرِّشْوَةِ".

وقد تحدثت فيه عن القصة كما وردت في كتب التراث؛ فقد وَرَدَتْ بِسَنَدٍ، وبِدُونِ سَنَدٍ، وقد جاءت بِسَنَدٍ في ثلاث روايات، وجاءت مختصرةً وبِدُونِ سَنَدٍ في بعضِ المصادر؛ وبَيْنَها بعض الاختلافات في التفاصيل والأحداث، فَذَكَرْتُهَا كُلَّهَا، مُوَضِّحاً مضمونَ كُلِّ رواية وخَبَرٍ منها، ومَنْ ذَكَرَه من المؤرخين.

ثم قُمْتُ بعد ذلك بنقد هذه الروايات والأخبار؛ متبعا في ذلك منهجَ المُحَدِّثِينَ والمُؤَرِّخِينَ في النقد، ومعتمداً على الاختلافات الموجودة بينها في التفاصيل والأحداث، وغير ذلك.

ثم تحدثت في الخاتمة عن أهم النتائج التي خرجت بها من هذا البحث المتواضع، الذي أسأل الله عَزَّ وَجَلَ أن أكون قد وُفِّقْتُ فيه.

وقد اعتمدت في هذا البحث على مصادر عديدة من أمهات الكتب في التاريخ والتراجم وغيرها، وقد ذكرتها جميعاً في ثبت المصادر والمراجع بآخر البحث. وقد أفادتني هذه المصادر كلها في استقاء المادة العلمية الخاصة بالموضوع، ومَعْرِفَةِ أحوالِ الرُّوَاةِ الذين رَوَوْا هذه القصة؛ ومِنْ ثَمَّ الحُكْم على هذه الروايات بالصحة أو الضعف.

وأحب أن أذكر هنا أنني اقتصرت في الحواشي على ذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، ورقم الجزء، ورقم الصفحة؛ من باب الاختصار والتخفيف، فلم أذكر رقم الطبعة، وتاريخها؛ اكتفاء بذكرها في قائمة المصادر والمراجع بآخر البحث، ولعدم وجود فائدة من ذكرها في الحواشي أسفل الصفحات، ومنعا لتكرار معلومات في الحواشي موضعها الأصلي قائمة المصادر والمراجع بآخر البحث.

وأخيراً، فإني أرجو أن أكون قد وفقت في هذا البحث، وأن يكون عملي فيه خالصا لوجه الله الكريم ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾.

بَرَاءَةُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ مِنْ تُهْمَةِ الرِّشْوَةِ

القصة كما وردت في كتب التراث:

قِصَّةُ قِيَامِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ المُغِيرَةِ[1] بنِ شُعْبَةَ ﷺ

---

(١) **الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ** بْنِ أَبِي عَامِرِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ مُعْتِبِ الثَّقَفِيُّ، أَبُو عِيسَى، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، ويقال: أبو محمد. صحابي مشهور، كان رَجُلًا طُوَالًا، أَصْهَبَ الشَّعْرِ جِدًّا، أَقْلَصَ الشَّفَتَيْنِ، مَهْتُومًا، ضَخْمَ الْهَامَةِ، عَبْلَ الذِّرَاعَيْنِ، بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ. كَانَ دَاهِيَةً؛ لا يقع في أمر إلا وجد له مخرجا، ولا يشتجر في صدره أمران إلا وجد في أحدهما مخرجا. قَالَ الشعبي: دهاة العرب أربعة: معاوية بْن أَبِي سفيان، وعمرو بْن العاص، والمغيرة بْن شعبة، وزياد، فأما معاوية بْن أَبِي سفيان فللأناة والحلم، وأما عَمْرو بْن العاص فللمعضلات، وأما المغيرة فللمبادهة، وأما زياد فللصغير والكبير. وقال قبيصة بن جابر: صحبت المغيرة، فلو أن مدينة لها ثمانية أبواب؛ لا يخرج من باب منها إلا بالمكر، لخرج المغيرة من أبوابها كلها. وكَانَ يُقَالُ لَهُ: مُغِيرَةَ الرَّأْيِ. أسلم عام الخندق، وشهد الحديبية، وبيعة الرضوان، وله فِي صلح الحديبية كلام مع عروة بْن مسعود؛ قَالَ الْمُغِيرَةُ: أَقَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَتِ الْحُدَيْبِيَةُ سَنَةَ سِتٍّ، فَخَرَجْتُ مَعَهُ، وَكُنْتُ أَكُونُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ يَلْزَمُهُ، فَبَعَثَتْ قُرَيْشٌ عُرْوَةَ بْنَ مَسْعُودٍ فِي الصُّلْحِ، فَأَتَاهُ فَكَلَّمَهُ، وَجَعَلَ يَمَسُّ لِحْيَتَهُ، وَأَنَا قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ مُقَنَّعٌ فِي الْحَدِيدِ، فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: كُفَّ يَدَكَ قَبْلَ أَنْ لَا تَصِلَ إِلَيْكَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا يَا مُحَمَّدُ، فَمَا أَفَظَّهُ وَأَغْلَظَهُ؟! فَقَالَ:=

برشْوَةٍ[1] يَرْفَأَ مَوْلَى عُمَرَ بنِ الخطابِ ﷺ ؛ لِيُسَهِّلَ عليه أَمْرَ الدخول عَلَى عُمَرَ ﷺ ، واعترافِهِ بذلك قائلا: "أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي

="هَذَا ابْنُ أَخِيكَ الْمُغِيرَةُ "، فَقَالَ: ياغُدَر، والله ما غسلت عني سوءتك إِلَّا بِالْأَمْسِ. وشَهِدَ اليَمَامَةَ، وفُتُوحَ الشام، وذَهَبَتْ عَيْنُهُ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ، وشَهِدَ القادسية، وفتح نهاوند، وهمدان وغيرها. وَوَلَّاهُ عُمَرُ بْنُ الخطاب ﷺ البصرة، ففتح مَيْسَانَ وعِدَّةَ بلاد، وهو أول من وضع ديوان البصرة، ولم يزل عليها حَتَّى عزله عُمَرُ، ثُمَّ ولاه الكوفة، فلم يزل عَلَيْها حَتَّى قُتِلَ عُمَرُ، فأقره عثمانُ عليها، ثُمَّ عزله، واعتزل الفتنة بعد قتل عثمان، وشَهِدَ الحَكَمَيْن، ولما سَلَّمَ الْحَسَنُ الأَمْرَ إِلَى مُعَاوِيَةَ، بايع مُعَاوِيَةَ؛ بعد أن اجتمع الناس عليه، ثم استعمله مُعَاوِيَةُ علي الْكُوفَةِ، فلم يزل عليها إِلَى أن مات سَنَةَ خَمْسِينَ. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٤، ص٢١٣-٢١٥. وابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٥، ص٢٣٨. والذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢، ص٤٣٩-٤٤١. وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص١٩٧-١٩٩.

(١) **رَشَا**: الرَّشْوُ: فِعْلُ الرَّشْوَةِ، يُقَالُ: رَشَوْتُه. والمُرَاشَاةُ: المُحاباةُ. ابْنُ سِيدَهْ: الرَّشْوَةُ والرُّشْوَةُ والرِّشْوَةُ مَعْرُوفَةٌ: الجُعْلُ، وَالْجَمْعُ رُشىً ورِشىً؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ رُشْوَةٌ ورُشىً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رِشْوَةٌ ورِشىً، والأَصل رُشىً، وأَكثر الْعَرَبِ يَقُولُ رِشىً. ورَشَاه يَرْشُوه رَشْواً: أَعطاه الرَّشْوَةَ. وَقَدْ رَشا رَشْوَةَ وارْتَشَى مِنْهُ رَشْوَةً إِذَا أَخذَها ... قَالَ ابْنُ الأَثير: الرَّشْوَةُ والرُّشْوَةُ الوُصْلَةُ إِلَى الْحَاجَةِ بالمُصانعة، وأَصله مِنَ الرِّشَاءِ الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمَاءِ، فالرَّاشِي مَنْ يُعطي الَّذِي يُعينُه عَلَى=

الإِسْلاَمِ"، مِنَ القِصَصِ المذكورةِ في بعضِ المصادر التاريخية –في ترجمة المغيرة بن شُعْبَةَ ﷺ– وغير التاريخية.

وقد وردت هذه القصة في المصادر التي ذَكَرَتْهَا بثلاثِ رواياتٍ رئيسيةٍ، بينها اختلاف واتفاق – في السند والمتن– في بعض الأمور، وَوَرَدَتْ كذلك في بعضها باختصارٍ وَبِدُونِ سَنَدٍ، وسأعرض فيما يلي هذه القصة كما وردت في المصادر التي ذَكَرَتْهَا، ثم أتناولها بالنقد والتحليل، وذلك على النحو التالي:

الرواية الأولى:

ذكرها يعقوب بن سفيان الفسوي قائلا: "حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ(١)،

=الْبَاطِلِ، والمُرْتَشِي الآخذُ ... فأَما مَا يُعْطَى توصُّلًا إِلَى أَخذِ حَقّ أَو دَفْعِ ظُلْمٍ فَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص٣٢٢. فصل الراء المهملة، باب الألف، مادة رشا.

(١) **إِبْرَاهِيم بْن المنذر** بن عَبد الله بن المنذر بن المغيرة بْن عَبد الله بْن خالد بن حزام، أَبُو إِسْحَاق الْقُرَشِيّ الْمَدَنِيّ الحزامي. ورد بغداد وحدث بها. رَوَى عَن: إِبْرَاهِيم بْن علي الرافعي، وإسحاق بْن جعفر العلوي، وسفيان ابْن حمزة الأَسلميّ، وسفيان بْن عُيَيْنَة، وصالح بْن عَبد اللَّهِ بْن صَالِح، وعبد الله بْن موسى التَّيْمِيّ، وعبد الله ابن وهب المِصْرِي، ومالك بْن أنس، ومحمد بْن طلحة التَّيْمِيّ، ويعقوب بْن جعفر بْن أَبي كثير، وغيرهم. وَرَوَى عَنه: البخاريُّ، وابن ماجة، وبَقِيّ بْن مخلد الأندلسي، وأبو بكر بْن

حَـدَّثَنِـي سُـفْيَانُ(١)، عَـنْ حَمْزَةَ(١)،

=أَبي الدنيا، وعبد الملك بن حبيب الفقيه المالكي، وأبو زُرْعَة الرازي، وعثمان بْن سَعِيد الدارمي، وأَبُو جَعْفَر التِّرْمِذِيّ، وأبو حاتم الرازي، ومصعب الزبيري، ويعقوب بْن سفيان الفارسي، وغيرهم. كان يحيى بن معين وغيره من الحفاظ يرضونه ويوثقونه؛ فقد سئل عنه يحيى بن معين فقال: ثقة. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: رأيت يحيى بن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر الحزامي أحاديث ابن وهب؛ ظننتها المغازي. وقال عنه صالح جزرة: صدوق. وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم الرازي: صدوق. وقال أيضا: إبراهيم بن المنذر، وإبراهيم بن حمزة؛ إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث؛ إلا إنه خلط في القرآن؛ جاء إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه، فلم يأذن له، وجلس حتى خرج، فَسَلَّمَ عليه، فلم يرد عليه السلام. وَقَال زكريا بن يحيى الساجي: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه، وقصد إليه ببغداد ليسلم عليه، فلم يأذن له، وكان قدم إلى ابن أبي دؤاد قاصدا من المدينة، عنده مناكير. قال الْخَطِيب البغدادي: أما المناكير، فَقَلَّ مَا تُوجَدُ في حديثه؛ إلا أن تكون عَن المجهولين، ومَنْ ليس بمشهور عند المحدثين. مات سنة ست وثلاثين ومئتين. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٣٩. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص١٢٢. والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٢، ص٢٠٧-٢١١. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٠، ص٦٨٩-٦٩١.

(١) **سُفْيَان بْن حمزة** بْن سُفْيَان بْن فروة الأسلمي، أَبُو طلحة المدني، عم حمزة بن مالك الأَسلميّ. رَوَى عَن: عروة بْن سفيان، وكَثِيرِ بْنِ زَيْد

الأَسلميّ. ورَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بْن حمزة الزبيري، وإبراهيم بْن المنذر الحزامي، وأحمد بْن الحجاج المروزي، وابن أخيه حمزة بْن مالك بْن حمزة الأَسلميّ، وغيرهم. قَال عنه أَبُو حاتم الرازي: مديني صالح الحديث. وقال أَبُو زُرْعَة: صدوق. وقال ابن حجر: "صدوق، من الثامنة". وقد ذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب الثقات. وروى له البخاري في الأدب، وابن ماجة. انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج٤، ص٩٠. وابن حبان، الثقات، ج٨، ص٢٨٨. والمزي، تهذيب الكمال، ج١١، ص١٤٢. والذهبي، تاريخ الإسلام، ج٥، ص٨٣. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٤، ص١٠٩.

(١) **حَمْزَةُ بْنُ الْمُغِيرَةِ** بْنِ نَشِيطٍ، القُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ، الْكُوفِيُّ الْعَابِدُ. رَوَى عَن: الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ، وعاصم الأحول، وعُمَر بن ذر، وموسى بن عقبة، وَجَمَاعَةٍ. ورَوَى عَنه: أَبُو أسامة حماد بْن أسامة، وسفيان بْن عُيَيْنَة، وسُلَيْمان بن أَبي شيخ، وأَبُو النضر هاشم بن القاشم، وَآخَرُونَ. قال عنه يحيي ابن معين: لَيْسَ بِهِ بَأْس. وذكره أَبُو حاتم بْن حبان فِي "الثقات". وقال عنه ابن حجر: مقبول من العاشرة. مَاتَ كَهْلا وَلَمْ يُخَرِّجُوا لَهُ فِي الْكُتُبِ السِّتَّةِ. انظر: ابن معين، تاريخ ابن معين، ج١، ص٩٨. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢١٤. وابن حبان، الثقات، ج٨، ص٢٠٩. والمزي، تهذيب الكمال، ج٧، ص٣٤٠. والذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤، ص٣٤٧. وابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٢٠. وتهذيب التهذيب، ج٣، ص٣٣.

عَنْ كَثِيرٍ(١)، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ(١)، قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الْإِسْلَامِ، كُنْتُ آتِي فَأَجْلِسُ بِالْبَابِ؛ فَأَنْتَظِرُ الدُّخُولَ

---

(١) **كَثِير بن زَيْد الأَسْلَمِيّ** ، ثُمَّ السَّهْمِيّ، أَبُو مُحَمَّد المَدَنِيّ، مَوْلَى بَنِي سَهْم، مِنْ أَسْلَم. جعله محمد بن سعد في الطبقة الخامسة من أهل المدينة، وقال: "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ". وجعله خليفة بن خياط في الطبقة السابعة من أهل المدينة. تُوُفِّيَ فِي آخر خِلَافَةِ أَبِي جَعْفَرٍ؛ سنة ثَمَان وَخمسين وَمِائَة. رَوَى عَن: إسحاق بْن عَبد الله بْن جعفر بْن أَبي طالب، وخارجة بْن زَيْد بْن ثَابِت، ورُبَيْح بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بن أَبي سَعِيد الخُدْرِيّ، وسالم بْن عَبد الله بْن عُمَر، وسَعِيد بْن أَبي سَعِيد المقبري، وعُمَر بْن عبد العزيز، ومُحَمَّد بْن حمزة بْن عَمْرو الأَسلميّ، والمطلب بْن عَبد اللَّهِ بْن حنطب، وغيرهم. ورَوَى عَنه: حماد بْن زَيْد، وزيد بْن الحباب، وسفيان بْن حَمْزَة الأَسلميّ، وسُلَيْمان بْن بلال، وعبد العزيز بْن مُحَمَّد الدَّراوَرْدِيّ، وعيسى بْن يونس، ومالك بْن أَنَس، ومحمد بْن إِسْمَاعِيل بْن أَبي فديك، ومحمد بْن عُمَر الواقدي، ووكيع بْن الجراح، وغيرهم.

وقد تعددت آراء العلماء واختلفت أقوالهم فيه؛ فمنهم مَنْ وَثَّقَهُ، وهم الأقل، ومنهم مَنْ جَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ، وهم الأكثر، بل إن بعضَ مَنْ وَثَّقُوهُ – كابن معين، وابن حبان– جَرَّحُوهُ كذلك. فقد وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِين فقَالَ: "ثقة". وقال أيضا: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الإمام أحمد: "ما أرى به بأسا". وقال ابن عدي: "لم أر بحديثه بأسا، وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ". وجَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ؛ فقد سُئِلَ عنه يَحْيَى بْنُ مَعِيْن، فقال: "ليس بذاك القوي، وكان قَالَ أول: ليس بشيئ". "ثمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ". وقال=

=أيضا: "ضعيف". وكذا قال النسائي' والعُقَيْلِيّ. وَقال عليّ بن المديني: "صَالِح، ولَيْسَ بِالقَوِيِّ". وكذا قال أبو حاتم الرازي. وقال يَعْقُوببْن شَيْبَة: "ليس بالساقط وإلى الضعف ما هو". وقال أبو زُرْعَة: "صدوق فيه لِينٌ". وقال أيضا: "ليس بالقوي". "وقال أبو جعفر الطبري: وكَثِيرُ بْنُ زَيْد عندهم؛ ممن لا يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ". وذكره ابن حبان في كتاب "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، وقال: "كَانَ كثير الْخَطَأ على قلَّة رِوَايَته، لَا يُعجبني الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد". انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٥، ص٤٦١. وخليفة بن خياط، الطبقات، ج٢، ص٤٧٥. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص١٥٠-١٥١. وابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ج٢، ص٢٢٢. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٠، ص٢٢-٢٤. والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص١١٣-١١٦. والذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤، ص١٨٨. وميزان الاعتدال، ج٣، ص٤٠٤. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٤١٤. ومما سبق يتضح أن الحكم عليه أكثر من الحكم له. وأنه رغم صلاحه، ضعيف، وفيه لِين، وليس بالقوي، وكثير الخطأ، ولا يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ.

(١) **المطلب بن عبد الله** : اختلف العلماء في اسمه؛ فقد سَمَّاهُ ابنُ سعد، والدارُ قطني، وابنُ عبد البر، وابنُ حجر: "المُطَّلِبُ بن عَبد الله بن المُطَّلِب بن حَنْطَبْ". وسَمَّاهُ ابنُ أبي حاتم: "مُطَّلِبُ بن عبد الله بن المُطَّلِب ابن عبد الله بن حَنْطَبْ". وذَكَرَ كثيرَ بْنَ زَيْد ضِمْنَ مَنْ رَوَوْا عنه. وسَمَّاهُ خليفةُ بنُ خياط، وابنُ حبان، والعلائيُّ: "المُطَّلِبُ بْن عَبْد اللَّه بْن حَنْطَبْ المَخْزُومِي". وسَمَّاهُ الفَاسِيُّ: "المُطَّلِبُ بن عبد الله بن حَنْطَبْ بن المُطَّلِب

بن حَنْطَبْ بن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم القرشى المخزومى". وذكر ابنُ سعد، وخليفةُ بنُ خياط، وابنُ حبان وابنُ عساكر، والفَاسِيُّ، أَنَّ "أُمّهُ أُمُّ أَبانَ بِنتُ الحَكَم بن أَبي الْعَاصِ بن أُمَيَّةَ". وقال ابنُ حبان: وَقد قيل: إِن أُمّهُ أُمُّ سَلمَة بنت الحكم بْن أبي الْعَاصِ بْن أُميَّة".

وكما اختلف العلماء في اسمه؛ اختلفوا كذلك في توثيقه وتجريحه؛ فمنهم مَنْ وَثَّقَهُ، وهم الأقل، ومنهم مَنْ جَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ، وهم الأكثر؛ فقد وَثَّقَهُ يعقوب بن سفيان الفسوي وقال: "ثقة". وكذلك قال الدار قطني، وأبو زُرْعَة. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه بأنه "من متقني أهل المدينة". وقد جَرَّحَهُ غيرهم؛ فقال ابن سعد: "كانَ كَثيرَ الحَديثِ، ولَيسَ يُحتَجُّ بِحَديثِه؛ لأَنَّهُ يُرسِلُ عَن النَّبيّ ﷺ كَثيرًا، ولَيسَ لَهُ لُقِيٌّ، وعامَّةُ أَصحابِه يُدَلِّسونَ". وقال ابن أبي حاتم: "عامة حديثه مراسيل". وقال أيضا: "سئل أبو زُرْعَة: هل سمع المُطَّلِبُ بن عبد الله بن حَنْطَبْ مِنْ عائشة؟ فقال: نرجو أن يكون سمع منها". وقال ابن عبد البر: "عامة أحاديثه مراسيل، ويرسل عن الصحابة؛ يُحَدِّثُ عنهم ولم يسمع منهم ... وحَدَّثَ عن ابن عامر، وأبي هريرة، وأبي قتادة، وأم سلمة، وأبي موسى، وأبي رافع، ولم يسمع مِنْ واحد منهم". وقال العلائي: "قال البخاري: لا أعرف للمُطَّلِب بن حَنْطَبْ عن أحد من الصحابة سماعا؛ إلا قوله حَدَّثَنِي مَنْ شَهِدَ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ . قال الترمذي: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن -يعني الدارمي- يقول مثله". وقال الهيثمي: "المُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُدَلِّسٌ، وَاخْتُلِفَ في سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ". وقال ابن حجر: "صدوق، كثير التدليس والإرسال، من الرابعة". انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٥، ص٣٣١. وخليفة بن خياط، طبقات خليفة، ج١، ص٤٤٥. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٣٥٩. وابن حبان، الثقات، ج٥،=

عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخطَّابِ، فقُلْتُ لِيَرْفَأَ حَاجِبه: خُذْ هَذِهِ الْعِمَامَةَ؛ فَإِنَّ عِنْدِي أُخْتًا لَهَا؛ لِتَلْبِسَهَا. فَكَانَ يُدْخِلُنِي حَتَّى أَجْلِسَ وَرَاءَ الْبَابِ، فَمَنْ رَآنِي قَالَ: إِنَّهُ لَيَدْخُلُ عَلَى عُمَرَ فِي سَاعَةٍ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهَا أَحَدٌ"(١).

وقد ذكرها – نقلا عن يعقوب بن سفيان– ابنُ عساكر(٢)، وذكر بعدها رواية أخرى لتأكيدها؛ مضمونها أن "المغيرة بن شُعْبَةَ قال: قال رجل: أصلح الله الأمير؛ إنَّ آذِنَكَ يَعْرِفُ رِجَالاً فَيُؤْثِرَهُمْ بالإِذْنِ.

=ص٤٥٠. والدار قطني، سؤالات البرقاني للدارقطني، ج١، ص٤٤. وابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج٢٣، ص١٩. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٨، ص٣٥٨. وابن خلفون، أسماء شيوخ مالك بن أنس، ج١، ص٣٧٩. والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٨، ص٨١. والذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٢٩. والعلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ج١، ص٢٨١. والهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج٣، ص١٠٠. والفاسي، العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين، ج٦، ص٨٧. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٦١. وهكذا تعددت آراء العلماء فيه، والخلاصة أن الحكم عليه أكثر من الحكم له؛ وأن عامة أحاديثه مراسيل؛ وأنه يحدث عن الصحابة ولم يسمع من واحد منهم، وأنه مُدَلِّسٌ، كثير التدليس والإرسال، ولا يُحتَجُّ بِحَديثِه، ولَيسَ لَهُ لُقِيٌّ، وعامَّةُ أَصحابِه يُدَلِّسونَ.

(١) المعرفة والتاريخ، ج١، ص٤٥٩.

(٢) تاريخ دمشق، ج٦٥، ص٧٠.

قال: عَذَرَهُ الله؛ والله إن المعرفة لتنفع عند الكلب العقور، والجمل الصؤول[1]، فلا بك من الرجل الخير ذي الحسب، والله إنْ كُنَّا لَنُصَانِع يَرْفَأ آذِنَ عُمَرَ ﷺ"[2].

---

(١) "**الصَّؤُول** مِنَ الرِّجَالِ: الَّذِي يَضْرب الناسَ ويَتَطاول عَلَيْهِمْ ... وصالَ الجَمَلُ يَصُولُ صِيالًا وصُوالًا وَهُوَ جَمَلٌ صَؤُولٌ، وَهُوَ الَّذِي يأْكل راعيَه ويُواثِبُ الناسَ فيأْكلهم ... والصَّولة: الوَثْبة. وصَالَ الفَحْلُ عَلَى الإِبل صَوْلًا، فهو صَؤُول: قاتَلَها وقَدَّمَها ... صَؤُل الْبَعِيرُ يَصْؤُل، بِالْهَمْزِ، صَآلَةً إِذا صَارَ يَشُلُّ النَّاسَ ويَعْدُو عليهم، فهو صَؤُول". انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١١، ص٣٨٧. فصل الصاد المهملة، باب اللام، مادة صول.

(٢) تاريخ دمشق، ج٦٥، ص٧٠. وابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٢٧، ص٣٠٩.

الرواية الثانية:

ذكرها أبو القاسم البغوي قائلا: "أخبرنا عبد الله قال: حدثني حمزة بن مالك الأسلمي المديني(١)، قال: حدثني عمي سفيان بن حمزة(٢)، عن كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ(٣)، عن المُطَّلِبِ، يعني ابن حَنْطَبْ(٤)،

---

(١) لم أعثر على ترجمة له، وكل ما عرفته عنه أنه ابن أخ سفيان بن حمزة الذي رَوَى عنه هذه الرواية، وأن البغوي رَوَى عنه.

(٢) سبقت ترجمته في الرواية الأولى.

(٣) سبقت ترجمته في الرواية الأولى.

(٤) **المطلب بن حَنْطَبْ** -بفتح الحاء بعدها نونٌ ثم طاء مهملة على وزن فَنْعَلْ- بْن الْحَارِث بْن عُبَيْد بْن عُمَر بْن مخزوم القرشي الْمَخْزُومِيّ. أُمُّهُ حفصة بنت المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن مخزوم". ذكره ابن إسحاق فيمن أُسِرَ يوم بَدْرٍ، ثم أسلم. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: أُسِرَ يَوْم بَدْرٍ وَمَنَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِغَيْر فِدَاء. وقد ذَكَرَ ابنُ عبد البر، وابنُ الأثير، والفاسيُّ، أنه رَوَى عَنِ النَّبِيّ ﷺ أنه قال: أَبُو بَكْر وَعُمَرُ مِنِّي بمنزلة السَّمْعِ والبَصَرِ مِنَ الرأس. وذكر ابنُ الأثير أن هَذَا الحديث قد رُوِىَ لأبيه حَنْطَبْ. وقال عنه الترمذي: "هذا مرسل". وقال الفاسي: "إسناده ليس بالقوى". انظر: الجياني، تقييد المهمل وتمييز المشكل، ج١، ص٢٢١. وخليفة بن خياط، طبقات خليفة، ج١، ص٤٢٧. وابن حبان، الثقات، ج٣، ص٤٠١. وابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣، ص١٤٠١. وابن الأثير، أسد الغابة، ج٥، ص١٨٢. والفاسي، العقد=

قال: قال المُغِيرةُ بنُ شُعْبَةَ : أنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلاَمِ. قال: كنت آتي فأَجْلِسُ بِالبَابِ؛ أنتظرُ الدُّخُولَ عَلَى عُمَرَ ﷺ، فقلت لِيَرْفَأَ صَاحِب عُمَرَ: خُذْ هَذِهِ الْعِمَامَةَ فألبسها؛ فَإِنَّ عِنْدِي أُخْتًا لَهَا. فكان يُدْخِلُنِي حتى أجْلِسَ وراءَ البَابِ، فَمَنْ رَآنِي قَالَ: إِنَّهُ لَيَدْخُلُ عَلَى عُمَرَ فِي سَاعَةٍ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهَا أَحَدٌ"(١). وقد ذكرها -نقلا عن البغوي- ابنُ عساكر(٢)، وابنُ حجر(٣).

الرواية الثالثة:

ذكرها أبو عروبة الحَرَّاني تحت عنوان "أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الْإِسْلَام"، قائلا: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ(٤)، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ(٥)

=الثمين في تاريخ البلد الأمين، ج٦، ص٨٦. وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص١٠٣.

(١) البغوي، معجم الصحابة، ج٥، ص٤٠١.

(٢) تاريخ دمشق، ج٦٠، ص٤٠. وانظر أيضا: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٢٥، ص١٦٩-١٧٠.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص١٥٧.

(٤) لم أعثر على ترجمة له.

(٥) **أبو النضر**: هاشم بن القاسم، أَبُو النضر، الليثي، الخراساني ثم البغدادي، من بني ليث بن كنانة من أنفسهم، ويُقال: التميمي، ولقبه قيصر. رَوَى عَن: إبراهيم بن سعد، وسُلَيْمان بن المغيرة، وشَرِيك بْن عَبد الله النخعي، وشعبة بْن الحجاج، وصالح المُرِّيّ، والليث بن سعد، ومبارك بن فضالة،

=ومحمد بن طلحة بْن مُصَرِّف، ونجيح أبي معشر المدني، وأبي جعفر الرازي، وأبي مالك النخعي، وغيرهم. ورَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني، وأحمد بْن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعباس بْن مُحَمَّد الدوري، وأَبُو بَكْر بْن أَبي شَيْبَة، وعَبْدُ ابْن حُمَيْد، وعلي بن المديني، ويحيى بْن مَعِين، ويعقوب بن شَيْبَة السدوسي، وغيرهم.

قَال عنه يحيى بْن مَعِين: ثقة. وكذلك قال عَلِيّ بن المديني، ومحمد بن سعد، وابن قانع. وقَال العجلي: ثقة صاحب سنة، وكان أهل بغداد يفخرون به. وقَال أحمد بن حنبل: أَبُو النضر مِنْ متثبتي بغداد. وقَال: أَبُو النضر أثبت من شاذان. وقال أيضا: أَبُو النضر شيخنا؛ من الآمرين بالمعروف، والناهين عَن المنكر. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الحاكم: حافظ، ثَبْتٌ في الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: صدوق. وقال ابن عبد البر: اتفقوا على أنه صدوق. وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا فأذكره، وقد روى عَنْهُ الأئمة، وعندي لا بأس بِهِ. وقَالَ أَبُو نُعَيْم: أما يتقي الله قَيْصر! يُحَدِّثُ عَن الأشجعي بكتاب سُفْيَان؟ يعني بقيصر: أَبَا النضر. روى له الجماعة. مات ببغداد سنة سبع ومائتين. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص١٠٥. وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٨، ص٤١٨. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٦، ص٩٧. والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٣٠، ص١٣٠. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٢١٢-٢١٣. وميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٤، ص٢٩٠. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١١، ص١٨-١٩.

حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ طَلْحَةَ(١)

---

(١) **محمد بن طلحة** : هو مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ الْيَامِيُّ، مِنْ هَمْدَانَ، وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ فِي خِلَافَةِ الْمَهْدِيِّ. رَوَى عَن: الحكم بْن عتيبة، وحميد بْن وهب، وحميد الطويل، وسلمة ابْن كهيل، وسُلَيْمان الأعمش، وعبد اللَّه بْن شبرمة، وغيرهم. ورَوَى عَنه: إِسْمَاعِيل بْن عياش، وبشر بْن الوليد الكندي، وأبو داود سُلَيْمان بْن داود الطيالسي، وعبد الرحمن بْن مهدي، وأَبُو نُعَيْم الفضل بْن دُكَيْن، ومالك ابْن مغول وهو أكبر منه، وأَبُو النَّضْر هاشم بْن الْقَاسِم، وغيرهم.

وقد تعددت آراء العلماء واختلفت أقوالهم فيه؛ فمنهم مَنْ وَثَّقَهُ، وهم الأقل، ومنهم مَنْ جَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ، وهم الأكثر، بل إن ابنَ مَعِينٍ وَثَّقَهُ وضَعَّفَهُ في نفس الوقت؛ فقد وَثَّقَهُ العِجْلِيُّ فقال: "كوفي، ثقة". وقال أيضا: "لَا بَأْس بِهِ". وكذا قال الإمام أحمد بن حنبل. وقال يحيي بن معين: "صالح الحَديث". وقال أبو زُرْعَة: "صدوق". وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كَانَ يُخْطِئ". وقد جَرَّحَهُ ابن سعد؛ فقال: "كَانَتْ لَهُ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ. قَالَ عَفَّانُ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُوهُ قَدِيمُ الْمَوْتِ، وَكَانَ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ يُكَذِّبُونَهُ، وَلَكِنْ مَنْ كَانَ يَجْتَرِئُ أَنْ يَقُولَ لِمُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ إِنَّكَ تَكْذِبُ؟". وقال يحيي بن معين: "لَيس بِشَيء". وقال: "ضعيف الحديث". وقال: "كَانَ أَبُو كَامِل يضعف مُحَمَّد بن طَلْحَة". وقال: "ثَلاثَة يُتَّقَى حَدِيثهُم: محمد بن طَلحة بن مُصَرِّف، وأَيُّوب ابن عُتبَة، وفُلَيح بن سُليمان". وقال ابن شاهين: "ضعيف". وقال أَبُو دَاوُدَ: "يُخْطِئ". وكذا قال ابن حبان. وقال النسائي والدار قطني: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ". انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٢٥٤. والعجليُّ، تاريخ الثقات، ج١، ص٤٠٦. والعُقَيْلِيّ، الضعفاء، ج٥، ص٢٩٢. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧،=

عَنِ الْهَجَنَّعِ بْنِ قَيْسٍ(١)

=ص٢٩٢. وابن حبان، الثقات، ج٧، ص٣٨٨. وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٧، ص٤٧٤. والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٢٥، ص٤٢١. والذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤، ص٤٩٧. وهكذا وَثَّقَهُ القليل من العلماء، وجَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ أكثرهم؛ وخلاصة ما قالوه عنه: إنه ضعيف، وليس بشيئ، وكان يُخْطِئ، ولَهُ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ، ومِمَّنْ يُتَّقَى حَدِيثُهُم، وَكَانَ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ يُكَذِّبُونَهُ.

(١) **الهَجَنَّعْ بنُ قَيْس** : هو هَجَنَّعْ بْن قَيْس الحَارِثِيّ الكُوفِيّ. لم أعثر على ترجمة وافية له، وليس مؤكدا ما إذا كان من الصحابة، أو من تابعي التابعين؛ فقد ذكره ابن الأثير في الصحابة وقال: "أورده أبو بكر بن أبي عَليّ فِي الصحابة". وكذلك ذكره ابن حجر وقال: "أورده أبو بكر بن أبي عَلِيّ في الصحابة ... وذكره ابن حبان في أتباع التابعين". وذكره ابن يونس المصري في تاريخه وقال: "هجنّع بن قيس الحارثىّ الأشمونىّ ... كان ينزل الأشمونين، وأحسبه ناقلة من الكوفة". وقال أيضا: "روى عن حوثرة بن مسهر، وحذيفة بن اليمان. روى عنه عبد العزيز بن صالح، وسعيد بن راشد، وعبد الرحمن بن رزين، وخلّاد بن سليمان". وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يروي عَنْ إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ. روى عَنْهُ مُحَمَّد بْن طَلْحَة". وقال أبو حاتم الرازي: "رَوَى عَنْ عَلِيّ ﷺ مرسلا، وعن إبراهيم النخعي". وقال: "رَوَى عَنْهُ مُحَمَّد بْن طَلْحَة بن مُصَرِّف". وقال البخاري: "رَوَى عَنْهُ مُحَمَّد بْن طَلْحَة مرسل". وقال الدارقطني: "الْهَجَنَّع بن قَيْس، لا شيئ، وهو كُوفِيٌّ، وله حَدِيْثان". انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج٨، ص٢٥٦. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص١٢٢. وابن يونس،=

قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ بْنُ الخطَّاب، كثُرَ النَّاس عِنْدَ بَابِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يَدْخُلَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ لِلْبَوَّابِ: ادْخُلْ فَقل لَهُ مَا أَقُولُ لَكَ، ولَكَ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ. فَقَالَ: مَا أَقُولُ؟ قَالَ: ادْخُلْ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ النَّاس قَدِ ازْدَحَمُوا عِنْدَ الْبَابِ، فَزَحَمُوا الْمُغِيرَةَ، فَمَنَعْتُهُ أَنْ يَدْخُلَ، فَزَاحَمَهُ النَّاسُ مِنْ خَلْفِهِ. قَالَ: قُلْتُ لَهُ: ادْخُلْ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ النَّاس مِنْ خَلْفِهِ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَيْهِ؛ أَرَاهُ مَقْتُولا. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى عُمَرَ أَخْبَرَهُ، فَقَالَ: أَدْخِلْهُ أَدْخِلْهُ. قَالَ: هِيَ أَوَّل رِشْوَةٍ كَانَتْ فِي الإِسْلامِ"(١).

القصة بدون سند:

وقد وردت هذه القصة في بعض المصادر باختصار وبدون سند؛ فقد ذكرها ابنُ قُتَيْبَةَ(٢) فقال: "وأَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلاَمِ، المغيرةُ بنُ شُعْبَةَ ، وقال: رُبَّمَا عَرَقَ الدِّرْهَمُ فِي يَدي؛ أَرْفَعُهُ لِيَرْفَأَ؛ ليُسَهِّلَ إِذْنِي عَلَى عُمَرَ". ونقلها عنه ابنُ ذِي الوَزَارَتَيْنِ

=تاريخ ابن يونس، ج١، ص٤٩٨. وابن حبان، الثقات، ج٧، ص٥٨٩. وابن الأثير، أسد الغابة، ج٥، ص٣٦٣. والذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٢٩٣. وابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل، ج١، ص٤٥٤. وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص٤٥٤-٤٥٥. ولسان الميزان، ج٦، ص١٩١.

(١) كتاب الأوائل، ج١، ص١٦٩.

(٢) المعارف، ج١، ص٥٥٨.

الخُزَاعِيّ[١] قائلا: "وقال ابنُ قُتَيْبَةَ في «المعارف»: أَوَّلُ مَنْ رَشَا في الإسلام، المغيرةُ بنُ شُعْبَةَ ...". وذكر ما ذكره ابنُ قُتَيْبَةَ.

وذكرها أبو نُعَيْم الأصبهاني[٢] –وهو يتحدث عن المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ– فقال: "كَانَ أَوَّلَ مَنْ رَشَا فِي الْإِسْلَامِ؛ رَشَا يَرْفَأَ حَاجِبَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا".

وذكرها المَاوَرْدِيُّ[٣] –وهو يتحدث عن كَرَاهَةِ اتِّخَاذِ الْحَاجِبِ– فقال: "وَقَدْ كَانَ يَرْفَأُ حَاجِبًا لِعُمَرَ ﷺ ... وَاسْتَصْعَبَ الْإِذْنُ عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ فِي خَلْوَةٍ أَرَادَهَا مَعَ عُمَرَ، فَرَشَا يَرْفَأَ؛ حَتَّى سَهَّلَ لَهُ الْإِذْنَ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَسْأَلُ يَرْفَأَ أَنْ يُجْلِسَهُ فِي الدِّهْلِيزِ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْوُصُولُ؛ حَتَّى يَظُنَّ النَّاسُ أَنَّهُ قَدْ وَصَلَ؛ حَتَّى تَبْدُوَ لَهُ مَنْزِلَةُ الاخْتِصَاصِ بِعُمَرَ، فَكَانَ الْمُغِيرَةُ أَوَّلَ مَنْ رَشَا، وَيَرْفَأُ أَوَّلَ مَن ارْتَشَى فِي الْإِسْلَامِ".

---

(١) تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، ج١، ص٦٦.

(٢) معرفة الصحابة، ج٥، ص٣٥٨٢. حديث٦٢٢٦.

(٣) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، ج١٦، ص٣٠.

وذكرها ابنُ الجَوْزِيّ[١] نقلا عن ابن قُتَيْبَةَ دون أن يُصَرِّحَ بذلك، قائلا: "أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الْإِسْلَام الْمُغيرَةُ بنُ شُعْبَةَ ؛ قَالَ: رُبَّمَا عَرَقَ الدِّرْهَمُ فِي يَدي؛ أَدْفَعُهُ إِلَى يَرْفَأَ؛ ليُسَهِّلَ إِذْنِي عَلَى عُمَرَ".

وذكرها ابنُ الأثير في ترجمة المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، فقال: "وأول مَنْ رَشَى فِي الإسلام، أَعْطَى يَرْفَأَ حَاجِبَ عُمَرَ شَيْئاً؛ حَتَّى أَدْخَلَهُ إِلَى دار عُمَرَ"[٢].

وذكرها كذلك ابنُ الرفعةِ[٣] قائلا: "ويُرْوَى أنه استُصْعِبَ الإِذْنُ على المُغِيرَةِ ابنِ شُعْبَةَ ؛ في خَلْوَةٍ أرادَهَا مع عُمَرَ ﷺ، فَرَشَا حَاجِبَهُ يَرْفَأَ؛ حتى سَهَّلَ له الإذْنَ عليه، وكان يَسْأَلُ الحَاجِبَ أن يُجْلِسَهُ في الدِّهْلِيزِ[٤] إذا تَعَذَّرَ عليه الوُصُولُ؛ حتى يظن الناسُ أَنَّهُ قَدْ وَصَلَ؛ حتى يبدو له منزلة الاخْتِصَاص بِعُمَرَ ﷺ ، فكان المغيرةُ أَوَّلَ مَنْ رَشَا، ويَرْفَأُ أَوَّلَ مَنْ ارْتَشَى في الإسلام".

---

(١) تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، ج١، ص٣٤٠.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٥، ص٢٣٨.

(٣) كفاية النبيه في شرح التنبيه، ج١٨، ص٢٧.

(٤) "**الدِّهْلِيز**، بِالْكَسْرِ: مَا بَيْنَ الْبَابِ وَالدَّارِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَالْجَمْعُ الدَّهالِيز". انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص٣٤٩. باب الزاي، فصل الدال. مادة دهلز.

وذكرها ابن أيبك المعروف بابن الدواداري[1] عند حديثه عن الْمُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ قائلا: "قال الثَّعَالِبِيُّ: وهو أوّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلاَمِ".

وقال ابنُ حجر[2]: "وأخرج ابنُ شاهين، مِنْ طَرِيق كَثِيرِ بن زَيْدٍ، عن المُطَّلِبِ –هو ابنُ حَنْطَبْ– عن المُغِيرَةِ، قال: كنت آتي فَأَجْلِسُ عَلَى بَابِ عُمَرَ؛ أَنْتَظِرُ الإِذْنَ عَلَى عُمَرَ، فَقُلْتُ لِيَرْفَأَ حَاجِبِ عُمَرَ: خُذْ هَذِهِ العِمَامَةَ فألْبسْهَا؛ فَإِنَّ عِنْدِي أُخْتَهَا، فَكَانَ يَأْذَنُ لِي أَنْ أَقْعُدَ مِنْ دَاخِلِ البَابِ، فَمَنْ رَآنِي قَالَ: إِنَّهُ لَيَدْخُلُ عَلَى عُمَرَ فِي سَاعَةٍ لا يَدْخُلُ غَيْرُهُ".

نقد القصة :

بالنظر إلى الروايات التي وردت بها القصة، ورُوَاتِهَا، والأخبارِ التي وَرَدَتْ بها وذَكَرَتْهَا باختصارٍ وبِدُونِ سَنَدٍ، يتأكد لي أَنَّ القِصَّةَ ضَعِيفَةٌ وبَاطِلَةٌ، ولا أَسَاسَ لها من الصِّحَّةِ؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولا – أن الروايتين الأُولَيَيْن اللتين وَرَدَتْ بهما القصةُ، سَنَدُهُمَا ضَعِيفٌ جداً؛ ففي سَنَدِ كلٍّ منهما **كَثِيرُ بنُ زَيْد**، وهو –كما سبق في ترجمته– ضَعِيفٌ، وفيه لِينٌ، وليس بالقوي، وكثيرُ الخطأ، ولا يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ، والحُكْمُ عَلَيْهِ أكثر من الحُكْمِ له.

---

(١) كنز الدرر وجامع الغرر، ج١، ص٣٩٥.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص١٥٨. ولم أستطع الوصول إلى هذا الخبر في أي من كتب ابن شاهين التي اطلعت عليها.

فإذا أضفنا إلى ذلك أَنَّ معظمَ الذين ترجموا له[١]، ذكروا في ترجمته له أنه رَوَى عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ الْمَخْزُومِيِّ -كما جاء في رواية الفسوي- وأَنَّ الدارَقطني[٢] فقط هو الوحيد الذي ذكر في ترجمته أنه رَوَى عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ الْمَخْزُومِيِّ -كما جاء في رواية البغوي- وأَنِّي وَجَدْتُهُ يَرْوِى كثيراً عن الْمُطَّلِبِ بنِ حَنْطَبْ؛ في كثير من الكتب[٣]، وأَنَّ

---

(١) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى،ج٥، ص٤٦١. وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٧، ص٢٠٤. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٠، ص٢٠و٢٣. والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص١١٤. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٤١٤.

(٢) انظر: الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ج١، ص٢٢٣.

(٣) انظر مثلا: جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج، ج١، ص٢٣٤، حديث رقم ١١٨. وتاريخ المدينة لابن شبة، ج١، ص٥٨. وصحيح ابن خزيمة، ج٢، ص٢٨٣، حديث رقم ١٣٢٥ وحديث رقم ١٣٧١٣. وابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، ج١، ص٤٧١، حديث رقم ٦٢٩. وأبا نُعَيْم، معرفة الصحابة، ج١، ص٦٧١، حديث رقم ١٨٠٥. ويلاحظ أني وجدت الأوزاعِيَّ أيضا يروي كثيرا عن المُطَّلِبِ بنِ حَنْطَبْ. وهذا يعني أنه شخص له وجود.

بعضَهم[1] ذَكَرَ أنه رَوَي عن "الْمُطَّلِب"، فقط بدون تحديد له. وإذا عَرَفْنَا أنَّ الْمُطَّلِبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ حَنْطَبٍ، يختلفُ عن الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ، وأنهما شخصان مختلفان، ولكل منهما تَرْجَمَةٌ خَاصَّةٌ بِهِ؛ وأَنَّ أُمَّ الأَوَّلِ غَيْرُ أُمِّ الثاني -فَأُمُّ الأَوَّلِ: أُمُّ أَبانَ بِنتُ الحَكَم بن أَبِي الْعَاصِ بن أُمَيَّةَ، وأُمُّ الثاني: حفصة بنت المغيرة بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وقد سبق ذِكْرُ ذلك في ترجمتهما- فإن لنا أن نشك كثيرا في صحة هذه الرواية؛ التي لا ندري عَمَّنْ رَوَاها كَثِيرُ بنُ زَيْدٍ؟! هل رَوَاهَا عَن الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ؟ أم رَوَاهَا عن الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ؟ الأمر الذي يؤكد صحة ما ذكره الذين ترجموا له؛ بأنه كثير الخطأ، ويجعلنا بالتالي نرفض هذه الرواية رفضا قاطعاً؛ إذ لا يمكن الاعتماد على روايته في تشويه الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ المُغِيرَة بنِ شُعْبَةَ، واتهامه بالرِّشْوَة.

وفي سَنَدِ الروايةِ الأولى أيضا **المُطَّلِبُ بْنُ عبد الله** ، وكما سبق في ترجمته، اختلف العلماء في اسمه؛ فذكروا له أربعة أسماء؛ هي: المُطَّلِبُ بن عَبد الله ابن المُطَّلِبِ بن حَنطَبْ. ومُطَّلِبُ بنُ عبد الله بن المُطَّلِبِ بن عبد الله بن حَنطَبْ. والمُطَّلِبُ بْن عَبْد اللَّه بْن

(١) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٧، ص١٥٠. وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٧، ص٢٠٤. وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٥٠، ص٢٣. والذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٤٠٤.

حَنطَبْ. والمُطَّلِبُ بن عبد الله بن حَنطَبْ بن المُطَّلِبِ ابن حَنطَبْ بن الحارث.

وقد ذكر ابنُ عساكر هذه الأسماء في كتابه "تاريخ دمشق"(١)، وعَقَّبَ عليها قائلا: "والأظهر أنهما اثنان"(٢). وفي رأيي أنَّ ما قاله ابنُ عساكر غير صحيح؛ فنحن أمام أربعة أسماء لشخص واحد، أُمّهُ أُمُّ أَبانَ بِنتُ الحكَم بن أَبي الْعَاصِ ابن أُمَيَّةَ – كما ذكر كل الذين ترجموا له، باستثناء ابن حبان الذي ذكر بصيغة التمريض، أَنَّ أُمَّهُ أُمُّ سَلمَة بِنتُ الحكَم بن أَبي الْعَاصِ بن أُمَيَّةَ– وقد رَوَى عنه كَثِيرُ بنُ حَمْزَةَ هذه الرواية، فلو لم يكونوا شخصا واحدا اختلف العلماء في اسمه؛ فكيف يكونون اثنين والأم واحدة؟! ولو كان كلام ابن عساكر –أنهم اثنان– صحيحا، فنحن أمام مشكلة كبيرة تتعلق بالسَّنَدِ؛ إذ لا ندري عن أَيٍّ من هذين الاثنين رَوَى كثيرُ بنُ حَمْزَةَ هذه الرواية، الأمر الذي يجعل السَّنَدَ فيه جهالة، ومِنْ ثَمَّ تكونُ الروايةُ بسببه ضعيفة.

وكما سبق في ترجمة المُطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ أيضاً، فقد تعددت أقوالُ العلماءِ وتَبَايَنَتْ آراؤُهم فيه؛ فمنهم مَنْ وَثَّقَهُ، وهم الأقل، ومنهم مَنْ جَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ، وهم الأكثر، وخلاصة ما جاء في

(١) ج٥٨، ص٣٥٨-٣٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص٣٦٠.

ترجمته، أنَّ الحُكْمَ عليه أكثرُ مِنَ الحُكْمِ لـــه؛ وأنَّ عامَّـــةَ أحاديثـــه مراسيل؛ وأنه يحدث عن الصحابة ولم يسمع مِنْ واحِدٍ منهم، وأنـــه مُدَلِّسٌ، كَثِيرُ التَّدْلِيسِ والإرسال، ولا يُحتَجُّ بِحَدِيثِه؛ لأَنَّهُ يُرسِلُ عَـــن النَّبيّ ﷺ كَثيرًا، ولَيسَ لَهُ لُقِيٌّ، وعامَّةُ أَصحابِه يُدَلِّسونَ. وهذا يعنـــي أنَّ هذه الرواية ضَعِيفَةٌ بلا شَكّ.

وهكذا اجتمع في سَنَدِ الروايةِ الأولى التي وردت بها القصـــة – والتي رواها يعقوب بن سفيان– اثنان من الضعفاء؛ هما: كَثِيرُ بـــنُ زَيْد، والمُطَّلِبُ بنُ عبد الله. وأَحَدُهُمَا –وهو كَثِيرُ بنُ زَيْد– جاء فـــي سَنَدِ الروايةِ الثانيةِ التي رواها البغوي، الأمر الذي يعني أنَّ الرواية الثانية ضعيفة أيضا؛ لِضَعْفِ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ. وبذلك تكون الروايتـــان الأوليان ضعيفتين، ولا أساس لهما من الصحة.

ثانيا – أن الروايةَ الثالثةَ التي وردت بها القصة –والتي رواها أبو عروبة الحَرَّاني– سَنَدُهَا ضَعِيفٌ أيضا؛ ففيه **مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ بـنُ مُصَرِّف**، وهو –كما سبق في ترجمته– وَثَّقَهُ القليـــلُ مـــن العلمـــاء، وجَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ أَكْثَرُهُم؛ وخلاصة ما قالوه عنه: إنه ضعيف، وليس بشيئ، وكان يُخْطِئ، ولَهُ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ، ومِمَّنْ يُتَّقَى حَدِيثُهُم.

وفيه أيضا **الهَجَنَّعْ بنُ قَيْس**، وهو –كما سبق فـــي ترجمتـــه– ليس أهلا للثقة، ولا شيئ، ويَرْوِي عَنْ عَلِيّ ﷺ مُرْسَلاً، ورَوَى عَنْهُ

مُحَمَّدٌ بْنٌ طَلْحَةَ مُرْسَلاً أيضا، وليس معروفا ما إذا كان من الصحابة أو من تابعي التابعين، وهذه جَهَالَةٌ تَجْعَلُ السَّنَدَ ضعيفا.

وهكذا اجتمع في الرواية الثالثة -التي ذكرها أبو عروبة الحَرَّاني- اثنان من الضعفاء؛ هما: مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ بنُ مُصَرِّف، والهَجَنَّعْ بْن قَيْس الحَارِثِيّ، واجتمع مع ضَعْفِهِمَا الإرسَالُ في الرواية، وهذا يعني أن هذه الروايةَ ضَعِيفَةٌ أيضا، وبَاطِلَةٌ، ولا أساسَ لها مِنَ الصِّحَّة.

ثالثا - الاختلافُ الكبيرُ بين المصادرِ في نَوْعِ وَقَدْرِ الرِّشْوَةِ التي أعطاها المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ ﷺ ليَرْفَأ مَوْلَى عُمَرَ ﷺ، يُبْطِلُ القِصَّةَ ويجعلها غير صحيحة؛ إذ لو كانت صحيحة لاتفق الرواةُ والمؤرخونَ عَلَى نَوْعِهَا وقَدْرِهَا، ولم يحدث بينهم اختلاف فيها.

فهي عِمَامَةٌ في الروايةِ الأولى - التي رواها يعقوب بن سفيان- والروايةِ الثانيةِ - التي رواها أبو القاسم البغوي- وروايةِ ابنِ حَجَرٍ التي نقلها عن ابنِ شاهين.

ومَبْلَغٌ مِنَ المَالِ في الروايةِ الثالثةِ -التي رواها أبو عروبة الحَرَّاني - وعند ابنِ قُتَيْبَةَ، وابنِ الجَوْزِيّ. وقد اختلفت هذه المصادر في قَدْرِ هذا المبلغ؛ فهو خَمْسَةُ دَرَاهِمَ عند أبي عروبة الحَرَّاني، ودِرْهَمٌ وَاحِدٌ عند ابنِ قُتَيْبَةَ، وابنِ الجَوْزِيّ.

ولم يُذْكَر لها نَوْعٌ وَلاَ قَدْرٌ عِنْدَ باقي المصادر التي ذكرَتْهَا (ابنِ الأثير، وابنِ الرفعةِ، وابنِ أيبك الدواداري).

وبالتالي فإن هذا الاختلاف بين المصادر في نَوْعِ وَقَدْرِ الرِّشْوَةِ التي أعطاها المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ ﷺ ليَرْفَأ مَوْلَى عُمَرَ ﷺ، يَجْعَلُ النَّفْسَ غَيْرَ مُطْمَئِنَّةٍ لحدوث هذه الرِّشْوَةِ مِنَ الأساس؛ ويجعلني أري أنها قِصَّةٌ بَاطِلَةٌ ولا أَسَاسَ لها مِنَ الصِّحَّة.

رابعا – إذا سَلَّمْنَا بأن المُغِيرَةَ بنَ شُعْبَةَ ﷺ أَعْطَى عِمَامَةً لِيَرْفَأ مَوْلَى عُمَرَ؛ عَلَى سبيل الرِّشْوَةِ، فَإِنَّ قَوْلَ المُغِيرَةِ "خُذْ هَذِهِ الْعِمَامَةَ فألبسها؛ فَإِنَّ عِنْدِي أُخْتًا لَهَا؛ لِتَلْبَسَهَا"، يُوحِي بأن المُغِيرَةَ أَعْطَى يَرْفَأَ العِمَامَةَ التي كان يلبسها، فهل خَلَعَهَا المُغِيرَةُ مِنْ رَأْسِهِ وأعطاها لِيَرْفَأ، ودَخَلَ عَلَى عُمَرَ بدون عِمَامَةٍ، ورَأْسُهُ مَكْشُوفٌ، دون أن يُلاحِظَ عُمَرُ ذلك، أو يَسْأَلَهُ عَنْ عِمَامَتِه؟! وهل خَرَجَ المُغِيرَةُ بعد ذلك وسار في طرقات المدينة، وذهب إلى بيته بدون عِمَامَةٍ؟! أم أنها عِمَامَةٌ أخرى غير التي كانت يلبسها المُغِيرَةُ؟! وهل الأسهل، أن يُقَدِّمَ الرَّجُلُ في الرِّشْوَةِ عِمَامَةً –سواء كانت عِمَامَتَهُ التي يلبسها، أو عِمَامَةً أخرى– أَمْ أَنْ يُعْطِي المُرْتَشِي بَعْضَ الدَّرَاهِمِ؟ ولو سَلَّمْنَا بأنه قدَّمَ بَعْضَ الدَّرَاهِمِ، فَهَلْ قَدَّمَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ – كما ذَكَرَ أبو عروبة الحرَّاني– أم قدَّمَ دِرْهَماً واحداً – كما ذَكَرَ ابنُ قُتَيْبَةَ، وابنُ الجَوْزِيّ؟!

إن هذه الأسئلة وغيرها، تجعلُ النَّفْسَ غيْرَ مُطْمَئِنَّـةٍ لحـدوث هـذه الرِّشْوَةِ مِنَ الأسَاس.

خامسا – الاخـتلافُ الكبيـرُ بـين المصـادرِ فيمـا فَعَلَـهُ المغيرةُ بنُ شُعْبَةَ ﷺ بَعْدَ دَفْعِ الرِّشْوَةَ والـدُّخُولِ، والهَـدَفِ الـذي ذَكَرَتْهُ هذه المَصَادِرُ لِدَفْعِ الرِّشْوَةِ، يجعـلُ الـنَّفْسَ غَيْـرَ مُطْمَئِنَّـةٍ أيضا لحدوث هذه القِصَّةِ، ويجعلني أقتنع بأنهـا قِصَّـةٌ بَاطِلَـةٌ ولا أسَاسَ لها من الصِّحَّةِ؛ فبِحَسَبِ مـا جـاء فـي الروايـةِ الأولـي والثانيةِ، وفي روايةِ ابنِ حَجَرَ التي نقلها عن ابـنِ شـاهين، كـان يَرْفَأُ يُدْخِلُهُ حتى يَجْلِسَ وَرَاءَ البَـابِ. وبِحَسَـبِ مـا ذكـره ابـنُ الرفعةِ، والمَاوَرْدِيُّ؛ كان الحَاجِبُ يُجْلِسُهُ في الدِّهْلِيز.

فهل يَقْبَلُ العقلُ أَنْ يقومَ إنسانٌ بِدَفْعِ رِشْوَةٍ لحَاجِبِ الحَاكِمِ؛ ليَدْخُلَ ويَجْلِسَ وراءَ البَابِ، أو في الدِّهْلِيز، دُونَ أَنْ يُقَابِلَ الحَاكِمَ؟! أم يَدْفَعُ الرِّشْوَةَ ليدخلَ ويقابلَ الحَاكِمَ؟! وما فائدةُ الرِّشْوَةِ إذاً؛ إذَا كان سَيَدْخُلُ ويَجْلِسُ خَلْفَ البَابِ، أو في الدِّهْلِيز؟! وهل يَقْبَلُ المُغِيـرَةُ ﷺ عَلَـى نَفْسِهِ أَنْ يَدْخُلَ ويَجْلِسَ وراءَ البَابِ أو في الدِّهْلِيز؟!

ثم لماذا يَدْفَعُ المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ رِشْوَةً ليَرْفَأَ حَاجِبِ عُمَـرَ؟ ومَـا هَدَفُهُ مِنْ ذلك؟ هل ليقولَ مَنْ يَرَاهُ إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى عُمَرَ فِي سَاعَةٍ مَـا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهَا أَحَدٌ؛ كما جاء في الرواية الأولى والثانيةِ، وروايـةِ ابنِ حَجَرَ التي نقلها عن ابنِ شاهين؟! أم حتى يَظُنَّ النَّـاسُ أَنَّ لَـهُ

منزلةَ الاختِصَاصِ بِعُمَرَ ﷺ ؛ كما ذكر ابنُ الرفعةِ، والمَاوَرْدِيُّ؟! وهل المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ بِحَاجَةٍ لأن يَظُنَّ الناسُ فيه ذلك؟! وهل يمكن أن يكون ذلك تفكيره وهدفه، وهو الذي كان -كما ذكر أبو نُعَيْم الأصبهاني[1]- "يَلْزَمُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَقَامِهِ وَأَسْفَارِهِ؛ يَحْمِلُ وُضُوءَهُ مَعَهُ".؟! وكان له دَوْرٌ كَبِيرٌ ومُشَرِّفٌ في صُلْحِ الحُدَيْبِيَةَ -مع عمه عُرْوَةَ بنِ مَسْعُود- كما سَبَقَ في ترجمته!!

وهل كان الدخولُ عَلَى عُمَرَ صَعْباً لهذه الدرجة؛ حتى يحتاج المُغِيرَةُ لدفع رِشْوَةٍ للدخول عليه؟ وهل كان المُغِيرَةُ عاجزاً عن أن يَجِدَ حِيلَةً يدخل بها عَلَى عُمَرَ دُونَ أنْ يَدْفَعَ رِشْوَةً للحاجِبِ، وهو الذي "كان يُقَالُ له مُغِيرَةُ الرأي"[2]. وأَحَدُ الدهاة الأربعة المعروفين في الناس؛ على حَدِّ قَوْلِ الشَّعْبِيّ[3]. والذي "كان لا يقع في أمر إلا وجد له مخرجا"[4]. والذي قال عنه قبيصةُ بنُ جَابِرٍ: "لو أن مدينةً لها ثمانيةُ أبواب لا يُخْرَجُ مِنْ بَابٍ منها إلا بِمَكْرٍ؛ لَخَرَجَ المُغِيرَةُ مِنْ

(١) معرفة الصحابة، ج٥، ص٣٥٨٢. حديث٦٢٢٦.

(٢) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص١٥٦. وتهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٦٢.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، نفسه.

(٤) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص١٥٧.

أبوابها كلها"[1]؟! وإذا كان الدخولُ عَلَى عُمَرَ صَعْباً لهذه الدرجة، ويَحْتَاجُ الداخلُ عليه إلى دَفْعِ رِشْوَةٍ للدُّخُولِ؛ فلماذا لم يَدْفَعْ الآخرون رِشْوَةً للدخول عليه؛ خاصة وأن الحَاجِبَ هنا مُرْتَشِي، أو عَلَى الأقل يقبل الرِّشْوَةَ؟!

وهل كان عُمَرُ ﷺ مِنَ الغَفْلَةِ بحيث لم يعلم أن حَاجِبَهُ يَرْفَأَ مُرْتَشٍي؟! وهل كان يَرْفَأُ مِنَ الجُرْأَةِ بحيث يأخُذُ رِشْوَةً – مِنْ أَحَدِ الدُّهَاةِ الكبار، أو مِنْ أَحَدِ الرَّعِيَّة– عَلَى بَابِ عُمَرَ، ودُونَ أَنْ يَخْشَى مِنْ عُمَرَ؟! وهل كانت الرِّشْوَةُ في صدر الإسلام موجودةً في رأس السلطة؛ وعَلَى بَابِ عُمَرَ، ولم يَدْرِ بِهَا عُمَرُ أو أَحَدٍ مِنَ المقربين منه؟! وهو الذي تَوَلَّى القضاءَ سَنَتَيْن – هما مدة خلافة أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ – لم يذهب إليه فيهما متخاصمان؛ خوفا منه، وكان الشيطان يترك الطريق الذي يسير فيه ويسير في طريق آخر؛ خوفا من لقائه!!!

وعلى افتراض أنَّ المُغِيرَةَ فَعَلَ ذلك – وهو ما لم يثبت، ويستحيل ثبوته؛ لضعف الروايات الواردة في ذلك سَنَداً ومَتْناً– فهل مِنَ العَقْلِ والحِكْمَةِ والدَّهَاءِ – وهو من دهاة العرب المعدودين– أن يَفْضَحَ نَفْسَهُ ويَعْتَرِفَ بذلك، قائلا عن نَفْسِهِ: "أنا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلاَمِ". فَيَصِفَ نَفْسَهُ بِشَيْئٍ سَيِّئٍ مخالفٍ لتعاليم الإسلام، ويجعل

(١) المصدر السابق، ص١٥٦-١٥٧. وتهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٦٣.

نفسه ملعونا من الله ورسوله؛ مصداقا لحديث الرسول ﷺ : "لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الرَّاشِي والمُرْتَشِي"(١). وحديث عبد الله بن عمرو: "لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي"(٢) ؟!

وأخيرا: فقد ثبت فيما سبق، بما لا يدع مجالا للشك، أن قِصَّةَ قِيَامِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ ﷺ ، بِرِشْوَةِ يَرْفَأ مَوْلَى عُمَرَ بن الخطاب ﷺ ؛ لِيُسَهِّلَ عليه أَمْرَ الدُّخُولِ عَلَى عُمَرَ ﷺ ، واعترافِ المُغِيرَةِ بذلك، وقَوْلِهِ: "أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلاَمِ"، قِصَّةٌ ضَعِيفَةٌ سَنداً وَمَتْناً، وبَاطِلَةٌ، ولا أَسَاسَ لَهَا مِنَ الصِّحَّةِ، وأنها أَوْهَنُ مِنْ بَيْتِ

---

(١) خَرَّجَهُ ابن ماجة في سننه، وابن حبان في صحيحه؛ من حديث عبد الله بن عمرو. انظر: سنن ابن ماجة، ج٣، ص٤١١. باب التغليظ في الحيف والرشوة، حديث رقم ٢٣١٣. وابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١١، ص٤٦٨. بَابُ الرِّشْوَةِ، ذِكْرُ لَعْنِ الْمُصْطَفَى ﷺ الْمُرْتَشِيَ فِي أَسْبَابِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْلَكُ تِلْكَ الْأَسْبَابِ تُؤَدِّي إِلَى الْحُكْمِ، حديث رقم ٥٠٧٧.

(٢) خَرَّجَهُ الإمام أحمد في مسنده، من حديث عبد الله بن عمرو، والحاكم في المستدرك؛ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وشاهده الحديث المشهور عن أبي هريرة، وحديث ثوبان. انظر: الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، ج٦، ص٣٢٧. أول مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، حديث رقم ٦٨٣٠. والحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج٤، ص١١٥. كتاب الأحكام، حديث رقم ٧٠٦٦.

العَنْكَبُوتِ، وبالتالي تَثْبُتُ بَرَاءَةُ هذا الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ مِنْ هَذِهِ التُّهْمَةِ الشَّنِيعَةِ، والله الموفق.

وأختم: بذِكْرِ بَعْضِ الآيَاتِ والأَحَادِيثِ الوَارِدَةِ فِي فَضْلِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِين؛ لِتَكُونَ نِبْرَاساً يَعْتَمِدُ عليه الباحثون في نَقْدِ ورَفْضِ مِثْلَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، التي تَقْدَحُ فِيهِمْ، وتُشَوِّهُ تَارِيخَهُمْ؛ فَيَنْقُدُوهَا بِقُوَّةٍ، ويَرْفُضُوهَا بِقَلْبٍ مُطْمَئِنٍّ؛ فَفِي نَقْدِهَا ورَفْضِهَا حِفَاظٌ عَلَى دِينِنَا، وَفِي قَبُولِهَا سَمَاحٌ لِأَعْدَاءِ دِينِنَا بالنَّيْلِ مِنْهُ، وَمُسَاعَدَةٌ لَهُمْ عَلَى هَدْمِ هَذَا الدِّينِ الحَنِيف.

قال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾(١). وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾(٢). قال الخطيب البغداديُّ: "هَذَا اللَّفْظُ -أي الأمة- وَإِنْ كَانَ عَامًّا؛ فَالْمُرَادُ بِهِ الْخَاصُّ. وَقِيلَ: وَهُوَ وَارِدٌ فِي الصَّحَابَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ" (٣).

---

(١) سورة آل عمران، آية ١١٠.

(٢) سورة البقرة، آية ١٤٣.

(٣) الكفاية في علم الرواية، ص٤٦.

وقال سبحانه: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾(١). وقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾(٢). وقال: ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾(٣). وقال: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ. وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾(٤). فهل هناك كلام -عن هؤلاء الصحابة الكرام، وقَدْرِهِمْ ومَنْزِلَتِهِمْ- بَعْدَ كَلامِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟! وهل هناك مَنْزِلَةٌ أَعْلَى مِنْ المَنْزِلَةِ التي وَضَعَهُمْ فِيهَا وَحَكَمَ لَهُمْ بِهَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ رَضِيَ عنهم، وَرَضُوا عنه، وأنهم في جَنَّاتِ النَّعِيمِ؛ خَاصَّةً المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَهُ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ في بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ؛ ومنهم

---

(١) سورة الفتح، آية ١١٨.

(٢) سورة التوبة، آية ١٠٠.

(٣) سورة الواقعة، آية ١١.

(٤) سورة الحشر، آية ٨-٩.

المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ ﷺ؟! وهل مَنْ وَصَفَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بالإيمانِ، وحَكَمَ لَهُمْ بِأَنَّهُ رَضِيَ عَنْهُمْ، وأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُهُمْ بِعَمَلٍ تَحِلُّ عليه بِمُوجِبِهِ لَعْنَةُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَغَضَبُهُ، وهو الذي رَضِيَ عَنْهُ؟!

ولَقَدْ وَصَفَ رَسُولُ الله ﷺ الصَّحَابَةَ رضوانُ الله عليهم أجمعين؛ فَأَطْنَبَ فِي تَعْظِيمِهِمْ، وَأَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ، وَوَصَّانَا بهم، وأَمَرَنَا أَنْ نُحِبَّهُمْ، وَلاَ نَبْغَضَهُمْ؛ لأن في حُبِّنَا لهم حُبٌّ له ﷺ، وفي بُغْضِنَا لهم بُغْضٌ له ﷺ، وحَذَّرَنَا مِنْ سَبِّهِمْ وَذَمِّهِمْ؛ لأن مَنْ يَسُبُّهُمْ يستحقُّ لَعْنَةَ اللهِ والمَلائكَةِ والنَّاسِ أجمعين؛ فقال ﷺ : "اللهَ اللهَ في أَصْحَابِي؛ لاَ تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضاً بَعْدِي؛ فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ آذَى اللهَ يُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ"(١). وقال ﷺ: "لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ"(٢). وقال: "مَنْ حَفِظَنِي فِي أَصْحَابِي،

(١) خَرَّجَهُ الإمام أحمد من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ. انظر: الإمام أحمد، فضائل الصحابة، ج١ــ ص٤٨. حديث رقم٢.

(٢) خَرَّجَهُ الإمام أحمد من حديث أبي سعيد الخدري. انظر: الإمام أحمد، فضائل الصحابة، ج١ــ ص٥٠. حديث رقم٥.

كُنْتُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ حَافِظاً، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ"(١).

وقال: "إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَنِي وَاخْتَارَ أَصْحَابِي فَجَعَلَهُمْ أَصْهَارِي، وَجَعَلَهُمْ أَنْصَارِي، وَإِنَّهُ سَيَجِيءُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَنْتَقِصُونَهُمْ، أَلَا فَلَا تُنَاكِحُوهُمْ، أَلَا فَلَا تَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ، أَلَا فَلَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ، أَلَا فَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ؛ عَلَيْهِمْ حَلَّتِ اللَّعْنَةُ"(٢). وعن أنس بن مالك ﷺ قال: "قال أناسٌ مِنْ أصحاب رَسُولِ الله ﷺ : يا رَسُولَ الله، أَنَّا نُسَبُّ. فقال رسولُ الله ﷺ : مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يَقْبَلُ اللهُ مِنْهُ صَرْفاً وَلاَ عَدْلاً"(٣).

قال الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ: "وَجَمِيعُ ذَلِكَ يَقْتَضِي طَهَارَةَ الصَّحَابَةِ، وَالْقَطْعَ عَلَى تَعْدِيلِهِمْ وَنَزَاهَتِهِمْ، فَلَا يَحْتَاجُ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَعَ تَعْدِيلِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ؛ الْمُطَّلِعِ عَلَى بَوَاطِنِهِمْ، إِلَى تَعْدِيلِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ لَهُمْ ... عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِدْ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ فِيهِمْ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ لَأَوْجَبَتِ الْحَالُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا؛ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَالْجِهَادِ وَالنُّصْرَةِ، وَبَذْلِ الْمُهَجِ وَالْأَمْوَالِ، وَقَتْلِ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ، وَالْمُنَاصَحَةِ فِي

---

(١) خَرَّجَهُ الإمام أحمد من حديث عطاء بن أبي رباح. انظر: الإمام أحمد، فضائل الصحابة، ج١ــ ص٥٤. حديث رقم١٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية، ص٤٨.

(٣) خَرَّجَهُ الإمام أحمد من حديث أنس بن مالك. انظر: الإمام أحمد، فضائل الصحابة، ج١ــ ص٥٢. حديث رقم٨.

الدِّينِ، وَقُوَّةِ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ، الْقَطْعَ عَلَى عَدَالَتِهِمْ، وَالِاعْتِقَادَ لِنَزَاهَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْمُعَدَّلِينَ وَالْمُزَكَّيْنَ؛ الَّذِينَ يَجِيؤُنَ مِنْ بَعْدِهِمْ أَبَدَ الْآبِدِينَ. هَذَا مَذْهَبُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ وَمَنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ"(١).

قال أَبَو زُرْعَةَ: "إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ زِنْدِيقٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عِنْدَنَا حَقٌّ، وَالْقُرْآنَ حَقٌّ، وَإِنَّمَا أَدَّى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَنْ يُجَرِّحُوا شُهُودَنَا؛ لِيُبْطِلُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالْجَرْحُ بِهِمْ أَوْلَى، وَهُمْ زَنَادِقَةٌ"(٢).

---

(١) الكفاية في علم الرواية، ص٤٨.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص٤٩.

الخاتـــــــمة

فهذا بحث عن تُهْمَةِ الرِّشْوَةِ التي اتُّهِمَ بها المُغِيرَةُ بنِ شُعْبَةَ ﷺ؛ والتي تَتَضَمَّنُ قِيَامَهُ ﷺ بِرِشْوَةٍ يَرْفَأَ مَوْلَى عُمَرَ بـــنِ الخَطَّـــابِ ﷺ؛ لِيُسَهِّلَ عَلَيْهِ أَمْرَ الدُّخُولِ عَلَى عُمَرَ ﷺ، وأنه –أي المُغِيرَة– اعترف بذلك، قائلا: "أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلَامِ". تلك القصة المعروفة في التاريخ، والتي وَرَدَ ذِكْرُهَا في ترجمة المُغِيرَةَ بنِ شُعْبَةَ ﷺ ؛ ببعض المصادر التاريخية. ولقد خَلُصْتُ فِيهِ إِلَى أنها قِصَّةٌ بَاطِلَةٌ وَمُنْكَـــرَةٌ، ولا أَسَاسَ لَهَا مِنَ الصِّحَّةِ؛ وذَلِكَ لِلْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

أولا: أن الروايتين الأُولَيَيْن اللتين وَرَدَتْ بِهِمَا القِصَّةُ، سَـــنَدُهُمَا ضَعِيفٌ جِداً؛ ففي سَنَدِ كلٍّ منهما **كَثِيرُ بنُ زَيْد**، وهو ضَعِيفٌ، وفيه لِينٌ، وليس بالقوي، وكثيرُ الخطأ، ولا يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ، والحُكْمُ عَلَيْهِ أكثر من الحُكْمِ له. وقد رَوَى هذه الرواية عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّـــهِ بْـــنِ حَنْطَبِ الْمَخْزُومِيِّ، ورَوَاهـــا كـــذلك عَـــنِ الْمُطَّلِـــبِ ابْـــنِ حَنْطَـــبٍ الْمَخْزُومِيِّ، وهما شخصان مختلفان، ولكل منهما ترجمة خاصة به؛ وأُمُّ الأَوَّلِ غَيْرُ أُمِّ الثاني، ولذلك فإن لنا أن نشك كثيرا في صِحَّةِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ التي لا ندري عَمَّنْ رَوَاها كَثِيرُ بنُ زَيْد –هل رَوَاهَـــا عَـــنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ؟ أَمْ رَوَاهَا عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَـــبٍ– ويجعلنا بالتالي نرفض هذه الروايـــة رفضـــا قاطعـــاً؛ إذ لا يمكـــن

الاعتماد على روايته هذه في تشويه الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، واتِّهَامِهِ بالرِّشْوَة.

وفي سَنَدِ الروايةِ الأولى أيضا **المُطَّلِبُ بنُ عَبْدِ الله** ، وقد اختلف العلماء في اسمه؛ فذكروا له أربعة أسماء؛ هي: المُطَّلِبُ بن عَبد الله بن المُطَّلِب بن حَنطَبْ. ومُطَّلِبُ بنُ عبدِ الله بن المُطَّلِب بنُ عبدِ الله بنُ حَنطَبْ. والمُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّه ابْنُ حَنطَبْ. والمُطَّلِبُ بنُ عبدِ الله بنُ حَنطَبْ بنُ المُطَّلِب بنُ حَنطَبْ بنُ الحارث. واختلفوا كذلك في توثيقه وتجريحه، وقد جَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ أَكْثَرُ العلماء؛ وخلاصة ما قالوه عنه: إنَّ عَامَّةَ أَحَادِيثِهِ مَرَاسِيلُ؛ وأَنَّهُ يُحَدِّثُ عن الصَّحَابَةِ ولَمْ يَسْمَعْ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وأَنَّهُ مُدَلِّسٌ، وكَثِيرُ التدليس والإرسال، ولا يُحتَجُّ بِحَدِيثِه؛ لأَنَّهُ يُرسِلُ عَن النَّبيّ ﷺ كَثيرًا، ولَيسَ لَهُ لُقِيٌّ، وعامَّةُ أَصحابِه يُدَلِّسونَ. وهذا يعني أنَّ هذه الرِّوَايَةَ ضَعِيفَةٌ، ولا أَسَاسَ لها مِنَ الصِّحَّة.

وإذا كان قد اجتمع في سَنَدِ الرواية الأولى التي وردت بها القصة –والتي رواها يعقوب بن سفيان– اثنان من الضعفاء؛ هما: كَثِيرُ بنُ زَيْد، والمُطَّلِبُ بنُ عبدِ الله، فإنَّ أَحَدَهُمَا –وهو كَثِيرُ بنُ زَيْد– جاء في سَنَدِ الروايةِ الثانيةِ التي رواها البغوي، الأمر الذي يعني أنَّ الرواية الثانية ضعيفة أيضا؛ لِضَعْفِ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ. وبذلك تكون الروايتان الأوليان ضعيفتين، ولا أَسَاسَ لَهُمَا مِنَ الصِّحَّة.

ثانيا: أَنَّ الرِّوَايَةَ الثَّالِثَةَ التي وَرَدَتْ بِهَا القِصَّةُ –والتي رَوَاهَا أبو عروبة الحَرَّاني– سَنَدُهَا ضَعِيفٌ أيضا؛ ففيه **مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةُ**، وقد جَرَّحَهُ وضَعَّفَهُ أَكْثَرُ العلماء؛ وخلاصة ما قالوه عنه: إنه ضَعِيفٌ، وليس بشيئ، وكان يُخْطِئ، ولَهُ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ، ومِمَّنْ يُتَّقَى حَدِيثُهُمْ.

وفيه أيضا **الهَجَنَّعْ بنُ قَيْس**، وهو لَيْسَ أَهْلاً لِلثِّقَةِ، وَلاَ شَيْئ، ويَرْوِي عَنْ عَلِيٍّ ﷺ مُرْسَلاً، ورَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ مُرْسَلاً أَيْضاً. ولَيْسَ معروفا ما إذا كان مِنَ الصحابة أو من تابعي التابعين، وهذه أمور كافية جدا للحُكْمِ عَلَى السَّنَدِ بأنه ضعيف.

وبذلك يكون قد اجتمع في سَنَدِ الروايةِ الثالثةِ اثنان من الضعفاء؛ هما: مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةُ بنُ مُصَرِّف، والهَجَنَّعْ بْنُ قَيْسٍ الحَارِثِيّ، واجتمع مع ضعفهما الإرْسَالُ في الروايةِ، وهذا يعني أن هذه الرواية أيضا ضَعِيفَةٌ، وبَاطِلَةٌ، ولا أَسَاسَ لَهَا مِنَ الصِّحَّة.

ثالثا: الاختلافُ الكبيرُ بين المَصَادِرِ في نَوْعِ وَقَدْرِ الرِّشْوَةِ التي أعطاها المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ ﷺ ليَرْفَأ مَوْلَى عُمَرَ ﷺ –وهل هي عِمَامَةٌ، أَوْ مَبْلَغٌ مِنَ المَالِ قَدْرُهُ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ، أَوْ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ– يُبْطِلُ القِصَّةَ ويجعلها غَيْرُ صَحِيحَةٌ؛ إذ لو كانت صَحِيحَةٌ لاتَّفَقَ الرُّوَاةُ والمُؤَرِّخُونَ عَلَى نَوْعِهَا وقَدْرِهَا، ولم يَحْدُثْ بينهم اختلافٌ فيها.

رابعا: الاختلافُ الكبيرُ بين المَصَادِرِ فِيمَا فَعَلَهُ المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ ﷺ بَعْدَ دَفْعِ الرِّشْوَةَ والدُّخُولِ، والهَدَفِ الذي مِنْ أَجْلِهِ دَفَعَ الرِّشْوَةَ –وهل دَخَلَ وَجَلَسَ وَرَاءَ البَابِ؛ ليقولَ مَنْ يَرَاهُ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى عُمَرَ فِي سَاعَةٍ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهَا أَحَدٌ، أم دَخَلَ وَجَلَسَ في الدِّهْلِيز؛ حتى يَظُنَّ النَّاسُ أنَّ لَهُ مَنْزِلَةَ الاخْتِصَاصِ بِعُمَرَ ﷺ– يَجْعَلُ النَّفْسَ غَيْرَ مُطْمَئِنَّةٍ أيضاً لحدوث هذه القصة، وَيَجْعَلُنِي أَقْتَنِعُ بأنها قِصَّةٌ بَاطِلَةٌ، ولا أَسَاسَ لَهَا مِنَ الصِّحَّة.

أضف إلى ذلك أنَّ العَقْلَ لا يَقْبَلُ أن يَقُومَ إِنْسَانٌ بِدَفْعِ رِشْوَةٍ لِحَاجِبِ الحَاكِمِ؛ ليَدْخُلَ ويَجْلِسَ وراء الباب، أو في الدِّهْلِيز، ولا يُقَابِل الحَاكِمَ؟! وإنما يَقْبَلُ أن يَدْفَعَ الرِّشْوَةَ لِيَدْخُلَ وَيُقَابِلَ الحَاكِمَ؟! وَإلا فمَا فَائِدَةُ الرِّشْوَةِ؟! فضلا عن أنَّ المُغِيرَةَ ﷺ لم يكن عاجزا عن أن يَجِدَ حِيلَةً يَدْخُلُ بِهَا عَلَى عُمَرَ دُونَ أَنْ يَدْفَعَ رِشْوَةً، ولا يمكن أنْ يَقْبَلَ على نفسه أن يَدْخُلَ ويَجْلِسَ خَلْفَ البَابِ أو في الدِّهْلِيز.

وهكذا يتضح بِمَا لا يَدَعُ مَجَالاً لِلشَّكِّ، أن قِصَّةَ قِيَامِ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ المُغِيرَةِ ابنِ شُعْبَةَ ﷺ ، بِرِشْوَةِ يَرْفَأ مَوْلَى عُمَرَ بنِ الخطاب ﷺ ؛ لِيُسَهِّلَ عليه أَمْرَ الدُّخُولِ عَلَى عُمَرَ، واعترافِ المُغِيرَةِ بذلك، وقَوْلِهِ: "أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَشَا فِي الإِسْلاَمِ"، قِصَّةٌ ضَعِيفَةٌ سَنَداً وَمَتْناً، وبَاطِلَةٌ، وَلاَ أَسَاسَ لها مِنَ الصِّحَّةِ، وبالتالي تَثْبُتُ بَرَاءَةُ هَذَا الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ مِنْ هَذِهِ التُّهْمَةِ الشَّنِيعَة. **والله الموفق**

المصادر والمراجع[1]

أولا ـ المصادر:

ابن الأثير: على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزرى (ت ٦٣٠ هـ)

١- "أسد الغابة في معرفة الصحابة". الطبعة الأولى١٤١٥هـ/١٩٩٤م. الناشر: دار الكتب العلمية. المحقق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. ج٥.

ابن أيبك: أبو بكر بن عبد الله بن أيبك، المعروف بابن الدواداري (ت ٧٣٦هـ)

٢- "كنز الدرر وجامع الغرر". بدون بيانات الطبع. ج١.

البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ)

٣- "التاريخ الكبير". طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. ج٤و٨.

البغوي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان البغوي (ت ٣١٧هـ)

---

(١) رتبت المصادر أبجديا حسب الاسم المشهور للمؤلف، وبدون اعتبارٍ للملحقات (أبو، وابن، وأم)، ورتبت المراجع أبجديا حسب الاسم الحقيقي للمؤلف.

٤- "معجم الصحابة". الطبعة الأولى١٤٢١هـ/٢٠٠٠ م. الناشر: مكتبة دار البيان/ الكويت. المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني. ج٥.

ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ)

٥- " تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير". الطبعة الأولى١٩٩٧م. الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت. ج١، ص٣٤٠.

الجياني: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٩٨ هـ)

٦- "تقييد المهمل وتمييز المشكل". الطبعة: الأولى١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. الناشر: دار عالم الفوائد. المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس. ج١.

ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)

٧- "الجرح والتعديل". الطبعة الأولى١٢٧١هـ/١٩٥٢م. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ج٢، و٣ و٧ و٨ و ج٩، ٢٤ .

الحاكم: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٤٠٥هـ)

٨- "المستدرك على الصحيحين". الطبعة الأولى١٤١١هـ/ ١٩٩٠م. الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ج٤.

ابن حبان البستي: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التيمي (ت ٣٥٤هـ)

٩- "الثقات". الطبعة الأولى١٣٩٣هـ/١٩٧٣م. طبع وزارة المعارف الهندية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند. ج٣ و٥ و٧ و٨.

١٠- "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ. الناشر: دار الوعي، حلب. المحقق: محمود إبراهيم زايد. ج٢.

١١- "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان". بترتيب: الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ). الطبعة الأولى١٤٠٨هـ/١٩٨٨ م. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط. ج١١.

ابن حجر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)

١٢- "تقريب التهذيب". الطبعة الأولي١٤١٦هـ/١٩٩٦م. مؤسسة الرسالة، بيروت. بعناية عادل مرشد.

١٣- "الإصابة في تمييز الصحابة". الطبعة الأولى١٤١٥هـ. دار الكتب العلمية، بيروت. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. ج٦.

١٤- "تهذيب التهذيب". الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ. الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. ج٢و٣ و٦ و٨ و١٠ و١١ و

١٥- "لسان الميزان". الطبعة الثانية١٣٩٠هـ/١٩٧١م. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت. المحقق: دائرة المعرف النظامية، الهند. ج٦.

ابن حنبل: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (ت ٢٤١هـ)

١٦- "فضائل الصحابة". الطبعة الأولى١٤٠٣ه/١٩٨٣م. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. المحقق: د/وصي الله محمد عباس. ج١ـ

١٧- "مسند الإمام أحمد بن حنبل". الطبعة الأولى١٤١٦ هـ/١٩٩٥م. الناشر: دار الحديث، القاهرة. المحقق: أحمد محمد شاكر. ج٦.

الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد (ت٤٦٣هـ)

١٨- "تاريخ بغداد". الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. ج٧ و١٦.

١٩- "الكفاية في علم الرواية". الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة. المحقق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. ج١

ابن خلفون: محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأندلسي (ت ٦٣٦هـ)

٢٠- "أسماء شيوخ مالك بن أنس". الطبعة الأولى١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. الناشر: أضواء السلف. المحقق: أبو عبدالباري رضا بو شامة الجزائري. ج١.

خليفة بن خياط: خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري (ت٢٤٠هـ)

٢١- "طبقات خليفة بن خياط". طبعة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. المحقق: د سهيل زكار.، ج١ وج٢،

الدار قطني: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود (ت٣٨٥هـ)

٢٢- "تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان". الطبعة الأولى١٤١٤هـ /١٩٩٤م. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة

والنشر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة. تحقيق: خليل بن محمد العربي. ج١.

٢٣- "سؤالات البرقاني للدارقطني". الطبعة الأولى١٤٠٤ه. الناشر: كتب خانه جميلي، باكستان. تحقيق : د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري. ج١.

الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ)

٢٤- "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". الطبعة الأولى ٢٠٠٣م. الناشر: دار الغرب الإسلامي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. ج٢و٤و٥

٢٥- "سير أعلام النبلاء". نشر دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. ج٨.

٢٦- "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". الطبعة الأولى١٣٨٢هـ/١٩٦٣م. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. تحقيق: علي محمد البجاوي. ج٣ و٤.

ابن ذي الوزارتين الخزاعي: علي بن محمد بن أحمد بن موسى (ت ٧٨٩هـ)

٢٧- "تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية". الطبعة الثانية١٤١٩هـ.

الناشـــر: دار الغرب الإسلامي، بيـروت. المحقـق: د. إحسـان عباس. ج١.

ابنُ الرفعةِ: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (ت ٧١٠هـ)

٢٨- "كفاية النبيه في شرح التنبيه". الطبعـة الأولـى٢٠٠٩م. الناشر: دار الكـتب العلمـية. المحقق: مجدي محمـد سـرور باسلوم. ج١٨.

ابـن سـعد: محمد بن سـعد بـن منيـع البصـري البغـدادي (ت٢٣٠هـ)

٢٩- "الطبقـات الكبـري". الطبعـة الأولـى١٤١٠هـ / ١٩٩٠م. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. تحقيق: محمـد عبـد القادر عطا. ج١.

ابـن عبـد البـر: يوسـف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)

٣٠- "الاسـتيعاب فـي معرفـة الأصـحاب". الطبعـة الأولى١٤١٢هـ/١٩٩٢م. الناشر: دار الجيل، بيـروت. المحقـق: علي محمد البجاوي. ج٣.

٣١- "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسـانيد". الناشـر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغـرب ١٣٨٧هـ. تحقيـق: مصطفـى بن أحمد العلوي، ومحمد عبـد الكبيـر البكري. ج٢٣.

العِجْلِيّ: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (ت٢٦١هـ)

٣٢- "تاريخ الثقات". الطبعة الأولى١٤٠٥هـ/١٩٨٤م. الناشر: دار الباز. ج١.

ابن عَدِيّ: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)

٣٣- "الكامل في ضعفاء الرجال". الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. ج٧ و٨.

أبو عروبة الحرَّاني: الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود (ت ٣١٨هـ)

٣٤- "كتاب الأوائل". الطبعة الأولى١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م. الناشر: دار ابن حزم، لبنان، بيروت. المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري. ج١.

ابن عَساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١هـ)

٣٥- "تاريخ دمشق". الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م. المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. ج ٥٠، ج٥٨ و ج٦٠، ج٦٥

العُقَيْلِيّ: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيْلِيّ (ت ٣٢٢هـ)

٣٦- "الضعفاء". الطبعة الثانية ٢٠٠٨م. الناشر: دار ابن عباس مصر. المحقق: الدكتور مازن السرساوي. ج٥.

العلائي: خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)

٣٧- "جامع التحصيل في أحكام المراسيل". الطبعة الثانية١٤٠٧ه/١٩٨٦م الناشر: عالم الكتب/بيروت. المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. ج١.

الفاسي: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسى المكي (ت٨٣٢هـ)

٣٨- "العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين". الطبعة الأولى ١٩٩٨م. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. المحقق: محمد عبد القادر عطا. ج٦

الفسوي: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت٢٧٧هـ)

٣٩- "المعرفة والتاريخ". الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ /١٩٨١م. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. المحقق: أكرم ضياء العمري. ج١.

ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)

٤٠- "المعارف". الطبعة الثانية١٩٩٢م. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. تحقيق: ثروت عكاشة. ج١.

ابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)

٤١- "التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل". الطبعة الأولى١٤٣٢هـ/٢٠١١م. الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن. دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان. ح١.

ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)

٤٢- "سنن ابن ماجة". الطبعة الأولى١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. الناشر: دار الرسالة العالمية. المحقق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله. ج٣.

الماوردي: علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ)

٤٣- "الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني". الطبعة الأولى١٤١٩ هـ/١٩٩٩م. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. المحقق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ج١٦.

المِـزِّي: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، المزي (ت٧٤٢هـ)

٤٤- "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". الطبعة الأولى ١٤٠٠ه/١٩٨٠م. الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. المحقق: د/ بشار عواد معروف. ج٢، و٧ و١١ و٢٤ و٢٥ و٢٨.

ابـن معـين: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام (ت٢٣٣هـ)

٤٥- "تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي". الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق. المحقق: د/ أحمد محمد نور سيف. ج١.

ابـن منـظـور: جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)

٤٦- "مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر". الطبعة الأولى١٤٠٢هـ/١٩٨٤م. الناشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا. المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع. ج٢٥ و٢٧.

٤٧- "لسان العرب". الطبعة الثالثة١٤١٤هـ/١٩٩٤م، دار صادر، بيروت، لبنان. ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبـو نـعـيم الأصبـهانـي: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق (ت ٤٣٠ هـ)

٤٨- "معرفة الصحابة". الطبعة الأولى١٤١٩ هـ/١٩٩٨. الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. ج١ و٥.

الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)

٤٩- "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م. المحقق: حسام الدين القدسي. ج٣.

ابن يونس: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي (ت٣٤٧هـ)

٥٠- "تاريخ ابن يونس المصري". الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ج١.

ثانيا .المراجع:

أحمد محمد شاكر (الشيخ)

٥١- "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير". الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، مكتبة دار التراث.